# إدارة التجارة الخارجية
# فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى*

عرض: اجلال راتب**

## مقدمة

لقد شهد الاقتصاد المصرى ومنذ منتصف السبعينات عملية تحول شاملة، أثرت على آليات الاقتصاد نتيجة لتفاعل العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية . ولم تعد إدارة الاقتصاد تعتمد على الخطط المركزية أو على الأوامر الادارية المباشرة وعلى الرغم مما حققه هذا المنهج من تغيرات كان الكثير منها ايجابيا سواء على مستوى التغير الهيكلى فى البنية الاقتصادية والاجتماعية أو على مستوى إشباع الحاجات الأساسية إلا أنه أدى إلى تراكم اختلالات ومشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة خاصة فى دول العالم النامى ومنها مصر . ومن ثم فقد أصبح الدخول فى برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى والاعتماد على مبادرات القطاع الخاص وآليات السوق فى ظل تحرير اقتصادى داخلى وخارجى من ضرورات العقد الاخير من القرن العشرين .

ولما كان قطاع التجارة الخارجية هو أحد قطاعات الاقتصاد القومى يلعب دورا هاما فى توفير

* قام باعداد هذه الدراسة فريق بحثى مكون من : أ.د. اجلال راتب ( باحث رئيسى)، أ.د. محمود عبدالحى ، أ.د فادية عبد السلام، أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى، أ.د. سلوى محمد مرسى، أ.د.مجدى محمد خليفة، أ.عبد السلام محمد .
وقد صدرت فى سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(١٢٧).

* * أ.د. اجلال راتب : مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية - معهد التخطيط القومى،

النقد الأجنبى وفى تلبية احتياجات الاقتصاد القومى سواء من خلال قطاع التصدير أو قطاع الواردات وحيث إنه يؤثر فى مجريات الأحداث الاقتصادية على الصعيدين الداخلى والخارجى ويتأثر بها، فقد جاء اهتمامنا بالإدارة الاقتصادية لقطاع التجارة الخارجية المصرية من منطلق الاهتمام برفع كفاءة أداء هذا القطاع فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى .

وتنقسم هذه الدراسة إلى خمسة فصول رئيسية :

الفصل الأول يناقش أثر المتغيرات الدولية على إدارة التجارة الخارجية ، كما يتعرض الفصل الثانى إلى التطور التشريعى والتنظيمى لقطاع التجارة الخارجية خلال التسعينات ، أما الفصل الثالث فيبحث فى إدارة السياسة النقدية من منظور التجارة الخارجية، ويناقش الفصل الرابع يناقش دور السياسات المالية فى إدارة التجارة الخارجية خلال التسعينات ، ويتعرض الفصل الخامس والأخير إلى إدارة خدمات سوق المال والنشاط السياحى .

## الفصل الأول: أثر المتغيرات الدولية على ادارة التجارة الخارجية

تتمثل الاتفاقات التى أسفرت عنها (جولة أوروجواى) للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف فى إطار (الجات) فى الاتفاق المنشىء لـ (منظمة التجارة العالمية) ، والاتفاقات التفصيلية المتعلقة بمختلف قطاعات وقضايا التبادل التجارى "اتفاقات الجات الجديدة" .

غير أن (اتفاقية الجات القديمة ) بحكم الغرض الذى عقدت من أجله ، لم تستهدف وضع أسس نظام تجارى دولى كامل . ولذلك نجد أن قصور اتفاقية الجات عن توفير متطلبات تحرير وتوسيع التجارة العالمية قد دفع إلى محاولة تغطية هذا القصور بوسائل أخرى وخاصة خلال عقود الستينات والسبعينات والثمانينات ومن أهم هذه الوسائل :

١- عقد اتفاقات ذات طابع ثنائى ومتعدد الأطراف خارج اطار الجات .

٢- العمل على تنشيط التجارة الدولية وربطها باحتياجات الدول النامية من خلال مؤتمر دولى منظم هو "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" - أنكتاد .

٣- تعميم وتطبيق (النظام المعمم للتفضيلات الصناعية) والذى وضع بغرض منح البلاد النامية مزايا من طرف واحد لتشجيع صادراتها الصناعية .

٤- الجولات المتتابعة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في اطار الجات وآخرها جولة أوروجواى والتى اسفرت عن عقد الاتفاق المنشىء لمنظمة التجارة العالمية .

إن القنوات الأربع السابقة للنظام التجارى الدولى، إلى جوار اتفاقية الجات القديمة ، لم تكن كافية لمواكبة التغير الهائل فى البيئة الدولية فى السبعينات والثمانينات . والتى اتسمت بتغيرات دولية كانت أكبر من طاقة هذا النظام على التعامل معها. وبعبارة أخرى أن "النظام" لم يعد قادرا على "تنظيم التغير" فى واقع التجارة الدولية .

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى انفتح المجال واسعا أمام الولايات المتحدة الأمريكية لممارسة النفوذ الاقتصادى والسياسى الدولى دون قوة موازنة لها حيث صار العالم أحادى القطب . ولذلك فقد كللت مساعيها فى مفاوضات أوروجواى من أجل تحرير التجارة العالمية الدولية بالنجاح فى مواجهة حلفائها الأوربيين . ويستلزم تطبيق مبدأ حرية التجارة على النحو الذى اتفق عليه فى جولة أوروجواى تنفيذ ثلاثة التزامات هى :

١- التخلى عن الإجراءات الرامية إلى حماية الانتاج المحلى بصفة تدريجية .

٢- فتح الأسواق المحلية دون عوائق أمام المصدرين الأجانب للسلع والخدمات .

٣- منح الدول النامية والأقل نموا فترات متفاوتة من ٥ - ١٠ سنوات في الغالب للاعفاء من تطبيق مبدأ حرية التجارة والالتزامات المترتبة عليه .

## متطلبات ادارة التجارة الخارجية فى ظل اتفاقيات الجات الجديدة

نحدد فيما يلى بعضا من المتطلبات الرئيسية التى يتعين توفيرها لرفع مستوى الاستفادة من التجارة الخارجية فى البيئة الدولية الجديدة لتحسين أداء الاقتصاد المصرى ودفع عملية التنمية الشاملة إلى الأمام.

- الاستفادة من فترات الاعفاء المنوحة لمصر بمقتضى الاتفاقات المذكورة لتأهيل القطاعات الاقتصادية للتعامل الفعال مع الأسواق الدولية .

- تدعيم الهياكل المؤسسية اللازمة لمواجهة "الحمائية الجديدة" أو المستترة ونخص بالذكر منها جهاز مكافحة الدعم والاغراق وجهاز البيئة .

- السعى إلى توسيع فرص مصر للنفاذ إلى الأسواق المنتمية إلى محيطها الطبيعى والجغرافى.

- رفع الجودة بالمعنى الشامل وخفض التكلفة والسعر أو بمعنى آخر رفع مستوى الكفاءة السعرية وغير السعرية للمنتجات المصرية وهذا يتطلب رفع القدرة التنافسية للصناعة المصرية .

## الشراكة وادارة التجارة الخارجية

تمثل ما تسمى "الشراكة" أو المشاركة صيغة آخذة فى الانتشار سريعا على صعيد المعاملات الاقتصادية الدولية فى التسعينات . وربما يكمن الدافع الرئيسى إلى هذه الصيغة فى حدوث نوع من التوافق العام بين طرف أول يتمثل فى الدول الصناعية وطرف ثانى يتمثل فى الدول النامية والأقل نموا . وهذا التوافق العام يدور حول أهمية وجود منطقة للمصلحة المشتركة يؤدى إلى اتساع نطاق الظاهرة، وذلك رغم تباين الدوافع الحقيقية بين طرفى المشاركة .

ويمكن القول إنه بينما سادت العقود الثلاثة التالية للحرب العالمية الثانية صيغة التكامل الاقتصادى الاقليمى على صعيد العالم، فإن حقبة الثمانينات والتسعينات تشمل صورة أخرى من صور التكامل بين أعضاء مجموعات دولية لا يجمعها الانتماء الاقليمى أو الجغرافى فيما يعرف باسم "اتفاقيات الشراكة" .

ومن أبرز الأمثلة على اتفاقيات الشراكة العابرة للأقاليم والقارات :

أ - التجمع الاقتصادى الآسيوى الباسفيكى (آبك) والذى يجمع عددا من الدول الآسيوية والمطلة على المحيط الهادى بما في ذلك الولايات المتحدة والصين واليابان والدول الشرق آسيوية .

ب - منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) والتى تضم كلا من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك .

ج - التنسيق والتعاون المشترك بين الاتحاد الأوربى والآسيان .

د - مشروع التعاون الأوربى المتوسطى .

هـ - سعى الولايات المتحدة إلى اقامة صلة عضوية فى الميدان الاقتصادى مع دول عديدة من مواقع جغرافية متباينة من خلال اتفاقات الشراكة ومن بينها مصر .

ولكن يجب أن نعلم أن انتشار صيغ الشراكة هذه وسيطرتها لا تمنع من انتشار صيغة التكامل الاقليمى ودون الاقليمى.

## أثر الشراكة على التجارة الخارجية

نستطيع أن نحدد عددا من السمات التى يجب أن تكتسبها عملية ادارة التجارة الخارجية لتواكب التغير الناجم عن المشاركة، وخاصة مع أوربا .. وأهم هذه السمات :-

١- إعادة هيكلة السلع الصناعية المصدرة ، بالتركيز على تعميق التصنيع المحلى ..

٢- التركيز على السلع الزراعية التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ذات طابع تنافسى فى الأسواق الأوروبية .

٣- التركيز على الاستفادة من الواردات الخدمية والمعلوماتية الأوربية أى نقل التكنولوجيا الناجحة الأوروبية بالتوازى مع التحديث التكنولوجى للصناعات المصرية .

## مناطق التجارة الحرة وادارة التجارة الخارجية

يتمثل أحد المتغيرات الرئيسية فى المشهد الاقتصادى العالمى الجديد فى الثمانينات والتسعينات ، فى اتساع ظاهرة (مناطق التجارة الحرة) الثنائية ومتعددة الأطراف .

ونذكر هنا المشروع الطموح - الذى سبقت الاشارة إليه - لإقامة منطقة للتجارة الحرة الأوروبية المتوسطية بحلول عام ٢٠١٠ ، ومشروع منطقة التجارة فى اطار (التجمع الاقتصادى الأسيوى - الباسفيكى) - أبك - ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) - ومشروع (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ) فى إطار جامعة الدول العربية - وكذا مشروع (السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقى - كوميسا) .

وننوه بداية إلى أن مناطق التجارة الحرة ليس من نواتج العقد الأخير أو ما قبله ولكنها قديمة نسبيا ، وتعود على الأقل إلى عقد الخمسينات فى صورتها المتبلورة ، وقد وجدت تعبيرها الفكرى فى كتابات نظرية التكامل الاقتصادى .

ووفقا للتقليد النظرى الأوربى فإن التكامل الاقليمى يمر بخمسة مراحل هى التجارة الحرة، والاتحاد الجمركى، والسوق المشتركة ، والوحدة الاقتصادية ثم فى النهاية تأتى مرحلة الاندماج

الاقتصادى ، ولكن ثبت أن هذا التسلسل يتطابق مع الظرف الأوربى الخاص ولا يتوافق بالضرورة مع ظروف الأقاليم الأخرى، فالمدخل التجارى على الطريقة الأوروبية لم ينجح مثلا فى حالة الاقليم العربى برغم الاتفاقات المتلاحقة والاجتماعات المستمرة ، كما أن ظروف الثمانينات والتسعينات لم تعد تقنع بالمفهوم التقليدى لمنطقة التجارة الحرة وأصبح المسار الجديد المتبع فى آبك ونافتا هو مزج التجارة بالانتاج ، بحيث تصير المنطقة المعنية منطقة للتبادل التجارى الحر وللتكامل الانتاجى فى نفس الوقت .

وقد أسهمت مصر بفاعلية فى إقامة مناطق ثنائية للتجارة الحرة على المستوى العربى بالذات وهو ما تم بالفعل مع كل من لبنان وتونس والمغرب ، والجهود مستمرة لاستكمال سلسلة المناطق الثنائية مع دول عربية أخرى .

## منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يرتكز هذا المشروع على "اتفاقية تيسيير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية" المعقودة فى تونس عام ١٩٨١ وقد اعتبرت هذه الاتفاقية حجر الزاوية للعمل الاقتصادى العربى الرسمى المشترك، وقد أصدر مؤتمر القمة العربى بالقاهرة يونيو ١٩٩٦ قراراً بتكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم لتنفيذ الاتفاقية .

وفى ١٩٩٨/١/١ ، كانت ١٨ دولة عربية قد صادقت على الاتفاقية ودخلت المنطقة حيز التنفيذ على أساس البرنامج التنفيذى وذلك للوصول - بعد عشر سنوات إلى الغاء الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على السلع العربية محل التبادل بين الدول الأعضاء ، وبحيث تكتمل عملية اقامة المنطقة بحلول عام ٢٠٠٨ .

## الفصل الثانى: التطور التنظيمى والتشريعى لقطاع التجارة الخارجية فى التسعينات

تم تقسيم التطورات التنظيمية لقطاع التجارة الخارجية إلى أربعة فترات هى :

١- مرحلة ما قبل التأميم.

٢- مرحلة انشاء المؤسسات.

٣- مرحلة الانفتاح الاقتصادى.

٤- مرحلة الاصلاح الاقتصادى (الثمانينات والتسعينات).

## أولا : مرحلة ما قبل التأميم

هى مرحلة شهد قطاع التجارة الخارجية احتكارا نسبيا من القطاع الخاص ، نظرا لأن هذه الفترة كان القطاع الخاص يلعب دورا رئيسيا بها ، حيث ظلت التجارة الخارجية بأكملها مقصورة على المكاتب التجارية المملوكة للقطاع الخاص، ولغير المصريين فى معظمها ، وكان دور الدولة مقصوراً على الإشراف دون التدخل الجدى فى التخطيط أو التنفيذ .

وبالرغم من هذا كان قطاع التجارة الخارجية يلعب دورا متوازنا فى الاقتصاد القومى حيث كانت الاحتياجات محدودة نظرا لمحدودية النمو السكانى ، وأهمية سلعة القطن ، بل كان الميزان التجارى متوازنا وإن حدث عجز فإنه كان عجزاً ضعيفاً .

## ثانيا : مرحلة انشاء المؤسسات

شهدت تطورات كبيرة فى الهيكل التنظيمى لقطاع التجارة الخارجية حيث بدأت الدولة فى انشاء السد العالى والاحتياج الشديد للنقد الأجنبى، مما جعلها تبدأ فى محاولة التخطيط لتعظيم العائد من هذا القطاع من خلال انشاء أول شركة مساهمة مصرية للقيام بأعمال التجارة الخارجية عام ١٩٥٥، ثم أعقب ذلك حركات التأميم واسعة النطاق لمكاتب التجارة الخارجية (المملوكة لرعايا أجانب ثم لجميع الرعايا حتى تم انشاء المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية عام ١٩٦١. وبالرغم من هذا فإن الدولة لم تستطع فرض سيطرتها الكاملة على التجارة الخارجية نظرا لضعف خبرتها فى هذا المجال ، فقامت باصدار تنظيم محدد لقطاع التجارة الخارجية فى يوليو ١٩٦٧ . وهو جهاز التجارة الخارجية .

ولكن عندما وجدت الدولة أن القطاع العام لا يستطيع أن يقوم بأعباء التجارة الخارجية بمفرده، بالاضافة إلى الزيادة السكانية وزيادة الواردات وضعف موارد النقد الأجنبى ، بدأت منذ يوليو ١٩٧١ إعادة النظر فى تنظيم التجارة الخارجية، وفى نوفمبر ١٩٧٢، تمت اعادة تنظيم قطاع التجارة الخارجية من حيث اعادة نظام التخصص السلعى للشركات استيرادا وتصديرا ، وجغرافيا أيضا، وذلك لدفع عجلة التصدير .

وتمت أيضا اعادة تشكيل لجان البت لكى تقوم بدراسة العروض المقدمة لها وانتقال تبعيتها إلى القطاعات المختصة مع تمثيل القطاعات الأخرى ، وتم دمجها إلى ٢٤ لجنة بت .

وخلال النصف الأول من السبعينات تم تشكيل المجلس الأعلى للتجارة الخارجية برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وعضوية رؤساء القطاعات الإنتاجية وكذلك قطاعات الاستهلاك والتعبئة والنقل. وكان لهذا النظام العديد من الايجابيات أهمها اطلاق حرية التصدير للقطاعات المختلفة مع الالتزام بتحقيق أهداف تصديرية لكل قطاع مما أعطى فرصة أكبر للتنافس بين القطاعات .

## ثالثا : مرحلة الانفتاح الاقتصادى

وهى من المراحل الهامة فى الاقتصاد القومى حيث أعلنت الدولة بشكل عملى انفتاح الاقتصاد القومى، وتبع ذلك مجموعة من القوانين والاجراءات المنظمة للاستثمار وتجارة مصر الخارجية لكى تبرهن على جدية الخطوة وجدية الدولة فى الاتصال بالعالم الخارجى .

وشهدت الفترة (١٩٧٤-١٩٨٠) انشاء أول وزارة للتجارة الخارجية بالقرار الجمهورى ٦١ لعام ١٩٧٤، كما شهدت الفترة عدة تطورات هامة كانت الأسس التى بنيت عليها التنظيمات الادارية التشريعية خلال فترة الثمانينات والتسعينات وكان أهمها :

- انشاء وكالة الوزارة لتخطيط التجارة الخارجية .
- انشاء وكالة الوزارة لتنمية الصادرات .
- عام ١٩٧٩ تم انشاء مركز تنمية الصادرات .

وكانت أهم القرارات والتشريعات المنظمة لقطاع التجارة الخارجية خلال هذه الفترة الآتى:

- صدر القرار الجمهورى رقم (١٧٥٢) باعادة تنظيم المجلس الأعلى للتجارة .
- صدور القرار الوزارى رقم (٦٤) لعام ١٩٧٤ لتطوير السوق الموازية .
- صدور القرار رقم ٧٣ لعام ١٩٧٤ لوضع ضوابط للاستيراد .
- صدور القانون رقم (٢٣٧) لعام ١٩٧٤ لتحديد واستكمال أحكام التصدير والاستيراد والنقد .
- عام ١٩٧٨ صدر القرار الجمهورى رقم (١٣٦) لكى يعطى حرية أكبر للقطاع العام

والخاص فى التصدير والاستيراد .

- عام ١٩٨٠ صدرالقرار الوزارى رقم (١٥) لكى يقصر الاستيراد من الموارد الخاصة على القطاع الخاص .

ويلغ حجم الواردات المصرية وفقا لهذا النظام نحو ٢,٧ مليار جنيه عام ١٩٧٩، بينما بلغت جملة الصادرات ١,٢ مليار جنيه بعجز تجارى بلغ ١٠٤مليار جنيه .

ووفقا لهذا النظام فقد ظهرت العديد من المشكلات من أهمها :

- عدم كفاية الحصص النقدية المقدمة لشركات التجارة الخارجية .
- ضعف إمكانيات التمويل من مجمع النقد لدى البنوك المعتمدة .
- ضيق نطاق التمويل أمام شركات التجارة الخارجية .
- هروب التوكيلات التجارية من شركات التجارة وانتقالها إلى القطاع الخاص .
- عدم مرونة شركات التجارة الخارجية بشأن عمليات النقل .

كل هذا جعل متخذ القرار يلجأ إلى العديد من الاجراءات التى تزيد من قدرة الشركات على أداء دورها وتحد من العقبات التى تواجهها مع تشجيع القطاع الخاص على الدخول تدريجيا فى قطاع التجارة الخارجية ليحل محل شركات القطاع العام التجارية .

## رابعا : مرحلة الاصلاح الاقتصادى (الثمانينات والتسعينات)

شهدت فترة الثمانينات العديد من التطورات التشريعية والتنظيمية فى قطاع التجارة الخارجية وأهمها قرارات يناير ١٩٨٥ ومحاولة إلغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة والذى أعقبه الرجوع عن هذه المحاولة فى أبريل ١٩٨٥ ، حيث لم تتمكن البنوك من تمويل احتياجات الاستيراد وحدثت أزمة فى سوق النقد الأجنبى وكانت السبب فى تراجع السلطة السياسية عن قرارات يناير ١٩٨٥.

- فى عام ١٩٩٠ تم تخفيض قائمة الحظر على الواردات من ٥٤٨ سلعة محظورة عام ١٩٨٦ إلى ١٠٥ سلعة فقط.

وصدر أيضا القرار ٤٦ لنفس العام لتشجيع الصادرات من خلال خفض الضرائب عليها . ومنح

المصدرين فترة سماح لسداد الضريبة تصل إلى خمس سنوات .

- فى عام ١٩٩١ تم تخفيض قائمة الحظر للصادرات والواردات إلى ١٣ فئة سلعية ، ومع بداية عام ١٩٩٢ ، بدأت الدولة تلعب دورا مشجعا للتصدير وذلك لتمويل الواردات وزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبى لذا تم انشاء بنك تنمية الصادرات وشركة ضمان الصادرات وذلك لتشجيع المصدرين وتقليل مخاطر التصدير .

هذا ، ولقد ارتكز برنامج اصلاح قطاع التجارة الخارجية على عدة اجراءات أهمها :

- خفض عدد السلع المحظور تصديرها بحيث أصبحت مقصورة على الجلود الخام فقط .

- قصر الرقابة الاجبارية على السلع التصديرية على (٥٣) سلعة فقط وجعل الرقابة على جودة السلع اختيارية للقطاعين الخاص والعام .

- تحرير تجارة القطن وفتح باب تصديره للقطاعين الخاص وقطاع الأعمال العام .

- الغاء العديد من الرسوم على الصادرات كنوع من تطوير حوافز التصدير .

- انشاء أجهزة لتشجيع وتنميه الصادرات .

(ب) بالنسبة للواردات :

- خفض عدد السلع المحظور استيرادها لتصل قائمة السلع محظورة الاستيراد ١٣ مجموعة سلعية فقط .

- تم خفض الجمارك المفروضة على الواردات ثلاث مرات خلال الفترة من ٩١ حتى ١٩٩٨ لتصل أقصى تعريفة جمركية ٤٥٪ وجارى تخفيضها مرة أخرى لكى تصل عام ٢٠٠٢ نحو ١٠٪ .

- ولقد ركزت الدولة خلال التسعينات على تنمية وتنشيط الصادرات وذلك للحد من العجز الكبير فى الميزان التجارى المصرى والذى بلغ ٢٨,٢ مليار جنيه وفقا لتقديرات عام ١٩٩٥ لهذا فإن الدولة قامت خلال التسعينات بضم قطاع التجارة الخارجية والتمثيل التجارى إلى التجارة الداخلية.

## الفصل الثالث: إدارة السياسة النقدية والتجارة الخارجية فى مصر

يركز هذا الجزء من الدراسة على إدارة السياسة النقدية فيما يتعلق بالتجارة الخارجية المصرية.

ولذلك نوضح مستويات الادارة المختلفة ، ثم نعرف السياسة النقدية، ثم يتم عرض أهم المفاهيم والأسس العلمية لإعمال هذه السياسة وإدارتها فى مجال التجارة الخارجية .

## أولا : المستويات الثلاثة للادارة الاقتصادية

معروف أن هناك الإدارة الاقتصادية على المستوى الكلى، والإدارة الاقتصادية على المستوى الجزئى. حيث تعنى الأولى بوضع وتنفيذ السياسات، وإتخاذ القرارات، التى تسعى إلى تحقيق وضمان التوازن الكلى والاستقرار الاقتصادى على مستوى الاقتصاد القومى ككل. بينما تعنى الإدارة الاقتصادية على المستوى الجزئى بتحقيق أقصى عائد صافى من الأموال المستخدمة على مستوى الوحدة الاقتصادية المفردة . وقنوات الاتصال بين هذين المستويين لها تأثير حاسم على درجة النجاح، أو الفشل، فى تحقيق الأهداف المرجوة سواء على مستوى الاقتصاد القومى ككل أو على مستوى وحداته الاقتصادية، ونقصد بهذه القنوات تلك الأجهزة الحكومية، وممثلى مجتمع الأعمال وكل من ينوبون عن الوحدات الاقتصادية المفردة، القائمة أو التى فى مرحلة الإنشاء، فى التعامل مع الأجهزة الحكومية، وتعد هذه القوات مسئولة مسئولية مباشرة، شأنها شأن الادارة الكلية والإدارة الجزئية ، عن النجاح أو الفشل فى تحقيق الأهداف المرجو. ومن هنا تعين إفراد اهتمام خاص للإدارة الاقتصادية فى هذا المستوى الوسطى .

## ثانيا: مفهوم السياسة النقدية

السياسة النقدية، بصفة عامة، هى إحدى مكونات السياسة الاقتصادية للدولة ويجب أن تكون منسجمة ومتسقة مع باقى مكونات هذه السياسة . وهى تلك السياسة التى تتخذ من إدارة عرض النقود، أو بصفة عامة وسائل الدفع الآنية وقصيرة الأجل، موضوعا لها. ومن ثم فإن البنك المركزى هو المسئول الرئيسى عن وضع وتنفيذ هذه السياسة بحكم مسئوليته عن إدارة عرض النقود وأشباهها، ولا يشاركه فى هذه المسئولية إلا الخزانة العامة فى الحدود التى تؤثر فيها العملات الورقية والمعدنية المساعدة على عرض النقود .

والسياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية الكلية فهى تشترك معها فى أهدافها العامة التى تتلخص فى: الاستقرار الاقتصادى الذى يتصف بارتفاع معدل التوظف، واستقرار الأسعار، واستقرار سعر الصرف، ومعدل مرتفع للنمو الاقتصادى. بيد أن للسياسة النقدية أيضا أهداف خاصة

بها تتمثل فى استقرار سعر الفائدة، والوصول إلى توزيع مقبول لأعباء هذه السياسة خاصة إذا ما كانت سياسة مقيدة، والحفاظ على النظام المصرفى من التعرض للانهيار، وتجنيب المجتمع والاقتصاد القومى حالات عدم الاستقرار المالى.

وهذه الأهداف العامة للسياسة النقدية - والتى تشترك فيها مع السياسة الاقتصادية الكلية، تنبثق عنها أهداف خاصة تتعلق بالاستقرار النقدى بالقطاعات والانشطة الاقتصادية والفئات الاجتماعية، ذلك أن علاقات التأثير المتبادل بين المتغيرات المحلية والمتغيرات الدولية، تحتم أن يكون للسياسة النقدية أهدافها المشتقة فى مجال المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجى عامة ومن بينها علاقات التبادل التجارى بصفة خاصة .

## ثالثا: الأسس العامة لإدارة السياسة النقدية من منظور التجارة الخارجية

ولعل أبسط طريقة لتوضيح الأسس العامة التى تنبثق من هذه القاعدة، فى مجال إدارة السياسة النقدية من منظور التجارة الخارجية، هى أن نحاول بيان هذه الأسس من خلال أدوات السياسة النقدية على النحو التالى:

١- قيام البنك المركزى بعمليات السوق المفتوحة، حيث يهدف البنك من خلال هذه العمليات إلى التأثير على كمية النقود التى فى التداول لعلاج الخلل بين الطلب الكلى والعرض الكلى على نحو يضمن التوازن بينهما واستقرار الأسعار.

٢- استخدام البنك المركزى لآليات الخصم للتأثير على كمية النقود التى فى التداول، ويقصد بهذه الآليات أمران هما: أسعار الخصم التى يلزم البنك المركزى البنوك بتطبيقها على الأوراق التجارية التى يقدمها عملاؤها وحدود التفاوت المسموح بها بين البنوك فى هذا التطبيق. واعادة الخصم التى يطبقها البنك المركزى نفسه على وحدات الجهاز المصرفى عند حاجتها للاقتراض منه .

٣- تغيير نسبة الاحتياطى القانونى للتأثير على عرض النقود أساس من خلال التأثير على قدرة البنوك على خلق الودائع. وتغيير نسبة الاحتياطى القانونى لها انعكاس على الصادرات والواردات من خلال تأثير هذا التغيير على الأسعار المحلية وعلاقتها بالأسعار فى الأسواق الأجنبية.

٤- هذا وقد يتدخل البنك المركزى فى بعض الأحوال بتعليمات إدارية مباشرة للبنوك. ومن

أهم أمثلة هذه التعليمات الإدارية المباشرة فى مجال التأثير على التجارة الخارجية تخفيض أو رفع أسعار صرف العملات الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية، ووضع حد أدنى لنسبة تغطية الاعتمادات المستندية (سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية) لتمويل عمليات الاستيراد، ووضع حد أقصى للعمولات المصرفية على تحصيل المستحقات بالعملات الأجنبية من عمليات التصدير.

وتؤثر السياسة النقدية على أحوال التجارة الخارجية للدولة استيرادا وتصديرا، غير أن مدى قوة هذا التأثير يتوقف على عاملين أساسيين هما: درجة مرونة الجهاز الإنتاجى، ومرونات الطلب السعرية والدخلية على المنتجات المحلية محل التصدير الفعلى، وتلك الممكن تصديرها، وعلى السلع والخدمات المستوردة .

## رابعا: إدارة السياسة النقدية لرفع كفاءة أداء التجارة الخارجية المصرية

تقاس كفاءة أداء التجارة الخارجية لأى بلد بحالة ميزان مدفوعاته، وبمدى مساهمة هذه التجارة فى تشغيل وتنمية الموارد المادية والبشرية المتاحة فى الاقتصاد القومى.

هذا ويلاحظ أهمية عدم الاقتصار على حالة ميزان المدفوعات للحكم على كفاءة أداء التجارة الخارجية فى الاقتصاد القومى، إذ يتعين أيضا إدخال أثرها على التشغيل والنمو فى هذا الاقتصاد. ومن ثم يمكن قبول اختلال مؤقت فى هذا الميزان لفترة مرحلية بشرط أن تعمل السياسة الاقتصادية، بما فيها السياسة النقدية، على تقصير أمد هذا الاختلال والتخلص منه فى أسرع وقت ممكن .

ومن الملاحظ ضعف تأثير السياسة النقدية فى مصر على أداء قطاع الخارجية بها، وليس أدل على ذلك من أن فترة الإصلاح الاقتصادى، خلال التسعينات، شهدت استقرارا نقديا ملحوظا، واستقرارا كبيرا فى أسعار الصرف، وتراجعا كبيرا فى معدلات التضخم، وتدنى عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلى أكثر مما يعتبر حدودا آمنة (وهى منجزات هامة لعبت فيها كل من السياسة النقدية والسياسة المالية الدور الرئيسى) ومع ذلك لم يكن هناك تحسن فى أداء قطاع التجارة الخارجية المصرية على نحو متناسب مع هذه المنجزات. فقد واصل عجز الميزان التجارى اتجاهه للزيادة، واستمر عجز ميزان المدفوعات باستثناء سنتين حقق فيهما فائضا يعزى بالدرجة الأولى إلى صافى التحويلات التى تدفقت على الاقتصاد المصرى. والحقيقة أن ضعف تأثير السياسة النقدية على أداء قطاع التجارة الخارجية المصرى يعد أمرا متوقعا لأن المشكلة الحقيقية فى ضعف هذا

الأداء (كما يعبر عنه العجز المزمن فى الميزان التجارى وكذلك عجز ميزان المدفوعات، فضلا عن تفاقم عجز الميزان التجارى) لا تعود إلى عوامل نقدية بقدر ما تعود إلى عوامل هيكلية تتمثل سيطرة المنتجات الأولية على هيكل الصادرات، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجى بالنسبة للتغيرات الكمية والنوعية فى الطلب، المحلى والأجنبى، على المنتجات السلعية والخدمية، بالإضافة إلى تخلف كثير من القطاعات الإنتاجية عن ملاحقة التطورات التكنولوجية التى تحدث فى القطاعات المماثلة فى العالم الخارجى. هذا بالإضافة إلى أن هناك عوامل أخرى تفسر ضعف فعالية السياسة النقدية فى تحسين أداء قطاع التجارة الخارجية سواء من خلال تنمية الصادرات أو السيطرة على التوسع المتواصل فى الاستيراد، ومن بين هذه العوامل ما هو خاص بإدارة السياسة النقدية ذاتها، مثل سياسة وادارة سعر الصرف باعتبارها أهم مكونات السياسة النقدية.

## دور السياسة المالية فى إدارة التجارة الخارجية خلال التسعينات

تعد السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية وذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية . إذ تؤثر فى الطلب الفعلى وبالتالى فى مستويات النشاط والتشغيل والمستوى العام للأسعار وغيرها .

وتجدر ملاحظة أن الاقتصاد المصرى قد عانى من أزمات مالية حادة خلال حقبتى السبعينات والثمانينات حيث ظل العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة مستقرا نسبيا عند مستوى عال بلغ ٢٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى، كمتوسط خلال تلك الفترتين، واقترن ذلك بارتفاع نسبتى التمويل الخارجى والمصرفى للعجز الكلى بينما تراجعت نسبة التمويل المحلى للعجز الأمر الذى أسهم فى ارتفاع معدلات التضخم والذى أحدث بدوره العديد من الآثار السلبية على المجتمع وفى هذا السياق رأت الحكومة ضرورة القيام بعمليات اصلاح مالية جذرية من خلال ضبط الانفاق العام وترشيده من ناحية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العامة وتنميتها .

وفى هذا الجزء من الدراسة تم التركيز على عدد من القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسة المالية لمصر بهدف تقويم دور هذه السياسات فى ادارة التجارة الخارجية خلال حقبة التسعينات . ومن ثم يتناول القضايا التالية:

١- تطور عجز الموازنة العامة لمصر خلال التسعينات .

٢- هيكل النظام الضريبى .

٣- أثر النظام الحالى لأدوات السياسة المالية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية .

**القضية الأولى : تطور عجز الموازنة العامة فى مصر خلال التسعينات**

تضمن برنامج الاصلاح الاقتصادى تطبيق سياسات مالية انكماشية ، مما اقتضى تخفيض الانفاق الحكومى وزيادة الايرادات الحكومية من أجل تخفيض العجز فى الميزانية . ومن أهم التخفيضات فى الصدد تخفيض معدل نمو بند الأجور والاستثمارات الحكومية بحيث لم يزد معدل نمو بند الأجور فى ٩٢/٩١ عن ١٦,٤٪ عن مستواه فى عام ٩١/٩٠ بينما فى ٩٣/٩٢ كان معدل الانخفاض فى الأجور الحقيقية بنسبة ١٥٪ .

وتشير حسابات الدراسة الحالية إلى نجاح الحكومة فى تخفيض نسب استثماراتها الحكومية إلى الناتج المحلى الاجمالى إلى أقل من ١١٪ خلال التسعينات .

وبالنسبة لجانب الايرادات ، فالاجراءات التى اتخذتها الحكومة نجحت فى تحقيق نسب للإيرادات/الناتج تتراوح ما بين ٢٧٪ -٣٦٪خلال السنوات المختارة للتسعينات . وفى المقابل فإن انجازات الحكومة فى مجال النفقات نجحت فى تخفيض نسب النفقات/الناتج خلال سنوات التسعينات إلى مستويات تقل عن فترة الثمانينات حيث تراوحت النسب بين ٣٠-٤٠٪ خلال التسعينات ، وذلك مقابل ٤٦-٦٠٪ خلال الثمانينات .

وبهذه الانجازات التى حققتها الحكومة على جانب الايرادات والنفقات فى الميزانية أمكنها تجاوز هدف عجز الميزانية المحدد فى برنامج الاصلاح فالهدف كان تخفيض عجز الميزانية إلى ٩,٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى ٩٢/٩١ ثم إلى ٦,٥٪ من الناتج ٩٣/٩٢ ولقد نجحت الحكومة بالوصول إلى نسب عجز الموازنة العامة/الناتج إلى نسب تتراوح ما بين ١-٤٪ .

**القضية الثانية : هيكل النظام الضريبى فى مصر**

يتكون هيكل النظام الضريبى - حسب وعاء الضريبة من ثلاثة أنواع رئيسية وهى :

(١) الضرائب على الدخل وتضم كلا من :

أ - الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين .

ب - الضرائب على شركات الأموال .

(٢) الضرائب على رأس المال وتضم كلا من :

أ - ضريبة الدمغة النسبية على رؤوس أموال الشركات

ب - ضريبة الأيلولة

(٣) الضرائب على المعاملات (الانفاق) وتضم كلا من :

أ - الضريبة العامة على المبيعات

ب - ضرائب الدمغة على المحررات والمعاملات المالية

ج - الضريبة الجمركية

## سياسة اعانات التصدير

حيث يقصد بهذا النظام أن تمنح الدولة اعانات الى منتجى احدى السلع بغرض تمكينهم من تصديرها الى الخارج بأثمان تقل عن أثمان المنافسين.

والصور المألوفة هى الاعانات غير المباشرة والتى تأخذ عدة صور :-

أ - اعفاءات ضريبية

ب- تخفيض تكاليف وسائل النقل المملوكة للدولة .

ج- منح منتج السلعة قروضا بفائدة ضئيلة .

د- دمج الاعانة فى الرسم الجمركى المعاد (الدروباك) بحيث يزيد المبلغ الذى يسترد عند التصدير عن الرسم السابق تحصيله عند استيراد المواد الخام .

وتشير التجربة المصرية الى أن الدولة كانت تقوم بتقديم دعم مباشر لمستلزمات الانتاج سواء للانتاج الزراعى أو الصناعى . ومنذ عام ١٩٩١ ألغى هذا الدعم مع خصخصة الشركات .

وحول أشكال إعانات التصدير الأخرى نشير إلى نظام الدروباك والسماح المؤقت والذى يقصد به رفع عبء الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة المحلية المفروضة على المواد المستخدمة فى تصنيع المنتجات التصديرية والتى يمكن أن تؤدى الى زيادة تكلفة هذه المنتجات. ويأخذ الاعفاء من هذه الرسوم شكلين أساسيين :-

أ - رد ما سبق دفعه من الرسوم والضرائب على المواد المستخدمة فى انتاج المنتج الذى تم تصديره (نظام الدورباك) .

ب- السماح باستيراد المواد المزمع استخدامها فى انتاج السلعة التصديرية معفاه من الرسوم والضرائب الجمركية (نظام السماح المؤقت) .

كذلك يذهب المصدرون إلى أن النشاط التصديرى فى مصر محمل بأعباء ضريبية تصل الى ٥٠٪ من قيمة العائد على الصادرات مما يدفع البعض منهم للسوق المحلى كما يلجأ البعض الآخر لاستيراد بعض السلع من الخارج حتى يستطيع الاستمرار فى ممارسة نشاط التصدير . ولذلك يقترح لدفع النشاط التصديرى يقترح اعفاء الأنشطة التصديرية من كافة أنواع الضرائب اسوة بالأنشطة الاستثمارية فى المدن الجديدة وأهمية الغاء ضريبة المبيعات على الآلات والمعدات الرأسمالية اللازمة للانتاج وذلك لمعاونة المنتجين والمصدرين على احلال وتجديد الآلات والمعدات.

**حوافز التصدير فى ظل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ وما قبله :**

تتحدد أهداف الاعفاءات الضريبة المقررة فى التشريع الضريبى المصرى بالآتى :-

(١) تنمية المدخرات .

(٢) التشجيع على تمويل الوحدات الاقتصادية لمصر .

(٣) تخفيض العبء الضريبى على الشركاء الموصين .

(٤) تشجيع الاكتتاب فى أسهم شركات الأموال .

(٥) التشجيع على انشاء الشركات المساهمة .

(٦) التشجيع على زيادة الانتاج .

(٧) تشجيع الاستثمار فى الأنشطة الصناعية والتصديرية .

(٨) تشجيع الاستثمار فى زيادة الثروة الحيوانية .

(٩) تشجيع الاستثمار الزراعى والتعدينى والتعمير .

هذا ويلاحظ ان القانون يشجع الاستثمار بوجه عام دون وجود رؤية واضحة للأهداف التنموية أو معايير محددة تمنح على أساسها الاعفاءات فهو لا يركز على هدف معين مثل رفع القدرة التنافسية للمنتجات المصرية أو زيادة الصادرات أو استقدام تكنولوجيا متطورة أو الاحلال محل

الواردات . وقد اقتصر اعفاء الأرباح الناتجة عن التوسعات على حالات استخدام هذه الأرباح فى زيادة الطاقة الانتاجية، التصنيع لما كان يستورد، توفير منتجات جديدة وذلك دون الاشارة لأنشطة التصدير والتسويق الخارجى ونقل التكنولوجيا الحديثة وخلق كوادر بشرية كمعايير لمنح الإعفاء . وبالنسبة لمشروعات المناطق الحرة فبالرغم من أنها لا تخضع للرسوم الجمركية أو الضرائب والرسوم السارية فى مصر بحكم قانون الاستثمار، إلا أن بعض الجهات الحكومية تطالب بعض الشركات برسوم عالية تحت مسميات مختلفة مثل رسوم القسيمة الجمركية ورسوم فتح الباب، ورسوم المفرقعات .كذلك تخضع مشروعات المناطق الحرة لرسم سنوى مقداره ١٪ من قيمة السلعة عند الدخول كذلك لمشروعات التخزين ومن قيمة السلع عند الخروج بالنسبة لمشروعات التصنيع والتجميع مما له أثر سلبى على الاداء الاقتصادى الكلى وقطاع التجارة الخارجية.

وإجمالا بالنسبة لحوافز التصدير فإنه باستثناء مشروعات المناطق ومشروعات قانون ضمان حوافز الاستثمار ١٩٩٧ لا يوجد اعفاء جمركى على المستلزمات المستوردة أو المعدات الرأسمالية للنشاط التصديرى إلا من خلال تطبيق نظم السماح المؤقت والدروباك .

## موقف الضرائب الجمركية لمصر فى ظل الجات

تتلخص التزامات مصر فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية فى إطار الجات فى أنها التزمت فى مجال تجارة الواردات بتثبيت وتخفيض الفئات الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية والمنسوجات وذلك وفقا لما جاء فى هذين المجالين مع استخدام المرونة الممنوحة للدول النامية،كما تم استثناء بعض السلع ذات الحساسية فى مجال الزراعة بالنسبة لمصر ومن بينها الدواجن والزيوت، كما أن مصر لم تلتزم بتخفيض التعريفة الجمركية على كافة السلع الصناعية بل احتفظت مصر بحقها فى زيادة ١٠٪ عن التعريفة الحالية إذا احتاج اصلاح هيكل التعريفة الجمركية الى ذلك .

كذلك خطت مصر خطوات واسعة فى مجال برنامج الاصلاح الاقتصادى بما يتفق مع التزامات مصر فى الجات . ومن أهم ملامح برنامج هذه السياسة :

- اعادة هيكلة تعريفاتها الجمركية على الواردات بما لا يجعل من التعريفة عائقا للتجارة الخارجية مع الاحتفاظ بحقها فى حماية منتجاتها الوطنية.
- الأخذ بنظام التعريفة الجمركية المنسقة .

ورغم ذلك يتوقع أن يترتب على تحرير التجارة الخارجية المصرية تخفيض فى موارد الدولة مما يزيد من عجز الموازنة وهو ما يتناقض فى التحليل النهائى مع أهداف برنامج الاصلاح الاقتصادى .

**القضية الثالثة: أثر النظام الحالى لأدوات السياسة المالية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية**

**تطور هيكل الحصيلة الضرائبية خلال التسعينات**

(١) زادت الحصيلة الضريبية المباشرة من ١٣١٨٩ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ (فى أوائل سنوات تطبيق برنامج التكيف الهيكلى) الى ٢٩٤٦٦ مليون جنيه عام ١٩٩٩/٩٨ بزيادة قدرها ٢٢٣٪ بينما زادت الضرائب الغير مباشرة من ١٢٢٠٠ عام ١٩٩٣/٩٢ الى ٢٥٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٩٩/٩٨ بزيادة قدرها ٢٠٩٪ .

(٢) انخفضت حصيلة الضرائب الجمركية خلال التسعينات الى أقل من ٥٠٪ من اجمالى الضرائب غير المباشرة ، وقد ارتبط ذلك ببرنامج الاصلاح الاقتصادى وتحرير التجارة الخارجية وتخفيض معدل التعريفة الجمركية فى ظل التعريفة المنسقة لعام ١٩٩٤ ، وخلال القرارات الجمهورية اللاحقة فى أعوام ٩٦ ، ١٩٩٧. وقد زادت على أثر ذلك حصة الضرائب على السلع والخدمات مع تطبيق ضريبة المبيعات منذ عام ١٩٩١ . وقد استهدف تخفيض المعدلات الضريبية تشجيع الصناعات التصديرية وأيضا الصناعات التى تقوم بالاحلال محل الواردات.

(٣) يرجع نمو حصة الضرائب المباشرة فى اجمالى الايرادات الضريبية جزئيا الى الضرائب المفروضة على أرباح شركات الأموال مما جعل الضريبة على شركات الأموال أهم مصدر للضريبة المباشرة وخاصة بعد انتهاء فترة الاعفاء لعدد من هذه الشركات وفقا لقانون الاستثمار حيث تهيمن ضرائب الدخل على أكثر من ثلثى الضرائب المباشرة .

(٤) إن الأهمية النسبية للضرائب الجمركية فى الدخل المحلى الاجمالى قد تزايدت من ٤,٥٪ فى ١٩٩٢/٩١ الى ٥,٩٪ فى عام ١٩٩٧/٩٦ ، وبالتالى فهى تأخذ اتجاها تصاعديا مما يتناقض بدوره مع إطار سياسة التحرير الاقتصادى والتى ركزت على تخفيض التعريفات الجمركية ومنح مزيد من الاعفاءات .

(٥) انخفضت حصة الدعم في اجمالى النفقات الجارية من ١٠٪ في بداية التسعينات الى

٧٪ عام١٩٩٩/٩٨.

(٦) إن العمل بضريبة المبيعات فى الاصلاح الاقتصادى وترشيد الاستهلاك المحلى وتشجيع الصادرات وتوفير الموارد المالية للميزانية أثر بصورة واضحة فى عدة جوانب من بينها :-

- خفض السيولة المالية للمشروعات.
- تحمل المشروعات للضريبة قبل تحصيلها بفترة تمتد لخمسة شهور فى المتوسط .
- يوجد العديد من العقبات التى تحول دون استرداد المصدرين للضريبة مما يؤثر على الصادرات وقدرتها التنافسية .

لذلك يبدو من الأهمية بمكان تخفيض أو الغاء ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية وذلك بغرض إدخال تكنولوجيات متقدمة فى العمليات الانتاجية هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن ضريبة المبيعات تمثل أكثر من خمس الايرادات الضريبية الاجمالية . كما ان هناك اتفاقا على ان فرض ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية بصفة خاصة يتعارض مع اتجاهات الاصلاح الاقتصادى وما ترمى اليه من تشجيع الاستثمار .

وبصفة عامة يمكن تلخيص انعكاسات أدوات السياسة المالية على التجارة الخارجية من خلال المؤشرات الاقتصادية التالية :-

١- إن الحوافز الضريبية والاعفاءات التى تضمنتها قوانين الاستثمار السابق الاشارة اليها لم تحدث طفرة ملحوظة فى الاستثمار الحقيقى الذى انخفض من ٢٨٤٠٢,٤ مليون جنيه عام ١٩٨٩ الى ٢٥٣٧٠,٢ مليون جنيه عام ١٩٩٧ (وهو عام صدور قانون حوافز الاستثمار) بنسبة ١٠,٧٪ .

٢- تقلصت حصة الصادرات فى الدخل المحلى الاجمالى من ٢٨٪ عام ١٩٩١ (العام الأول لتطبيق برنامج التكيف الهيكلى) الى نحو ٢٣٪ عام (١٩٩٤) عند تخفيض التعريفات الجمركية فى ظل تطبيق التعريفة المنسقة فى عام ١٩٩٤ ثم الى ٢١٪ عامى ١٩٩٦، ١٩٩٧ وبالنسبة للواردات فقد تراجعت أهميتها النسبية أيضا فى الدخل المحلى من ٣٦٪ عام ١٩٩١ السنة الأولى لتطبيق لبرنامج التكيف الهيكلى وصدور قرار ضريبة المبيعات الى ٢٨٪ فى سنة تطبيق الضريبة المنسقة (١٩٩٤) ثم ٢٥٪ عام ١٩٩٧ . واجمالا تراجعت حصة التجارة الخارجية فى الناتج المحلى

من ٦٤٪ عام ١٩٩١ الى ٤٦٪ عام ١٩٩٧ الأمر الذى يعكس الدور التحفيزى المحدود للتخفيضات الجمركية سواء من منظور تعميق التصنيع المحلى أو تشجيع الصادرات .

٣- إن تراجع الاستثمار الحقيقى يعكس تركز الاستثمارات فى أنشطة لا تحقق مزايا تنافسية أو كفاءة ويتعضد ذلك بتراجع الأهمية النسبية للصادرات فى الناتج المحلى والذى يعكس ضآلة الدور الذى لعبته أدوات السياسة المالية كأدوات تحفيزية لقطاع التجارة الخارجية .

وختاما يمكن القول بأنه إذا كانت سياسة الاصلاح الاقتصادى ترمى الى تشجيع الاستثمار الخاص وبالذات فى الصناعات ذات التوجه التصديرى فإن مؤشرات الاستثمار الحقيقى لا تدعو الى التفاؤل . فمحاولة تحسين اتجاهات الاستثمار الحقيقى وتركيزها فى الأنشطة ذات المزايا التنافسية يستلزم بطبيعة الحال معالجة شاملة ومتعمقة لجميع معوقات قطاع التجارة الخارجية والقضاء على تشوهاته واختلالاته الداخلية والبنيوية مع اصلاح الاطار القانونى والقضائى والدستورى والمؤسسى والتنظيمى .

## الفصل الخامس : إدارة الخدمات

إن إدارة الخدمات تعد احدى الأفرع الهامة للتجارة الخارجية وسنختص بدراسة كل من ادارة الأسواق والمنشآت المالية وكذلك إدارة المنشآت السياحية فى مصر .

## هيكل سوق المال

تمثل سوق المال المصدر الرئيسى لإمداد الوحدات الإنتاجية بما تحتاج إليه من موارد مالية للقيام بنشاطها الانتاجى والخدمى .

ويتكون هيكل سوق المال فى مصر من سوق النقد المتمثل فى البنك المركزى والبنوك المتعددة الأخرى التجارية وغير التجارية ، وكذلك سوق رأس المال المتمثل فى سوق الأوراق المالية وسوق رأس المال عن غير طريق الأوراق المالية.

## سياسة أسواق الخدمات المالية

أولا : بعض الاختلالات الهيكلية فى سوق المال المصرى نوجزها فيما يلى :

١- عدم التوازن فى توزيع الموارد المالية بين أجهزة السوق المختلفة .

٢- عدم التوازن فى استخدام الموارد المالية ففى حين تحصل بعض القطاعات على قروض وتسهيلات ائتمانية متنوعة تعجز قطاعات أخرى عن الحصول على ما تحتاج إليه من هذه التسهيلات.

٣- عدم التخصص وتشعيب الاختصاصات حيث إننا نجد بعض البنوك التجارية تقوم بالعديد من الخدمات التمويلية الخاصة بالبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار.

٤- عدم وجود أسواق تمويل محلية فى المحافظات .

٥- افتقار السوق الى الكثير من الأوعية الاستثمارية المعروفة فى الأسواق المتقدمة مثل الأوراق الحكومية الجيدة للحكومات المركزية والمحليات ونوافذ الخصم والقروض المشتركة والأواق التجارية وغير ذلك من الأوعية .

ثانيا : مقومات نجاح سياسة الاستثمار فى سوق رأس المال (البنوك) :

إن مقومات نجاح سياسة الاستثمار فى البنوك تتطلب:

١- وضع الحدود المناسبة للدخل والمخاطرة والاستحقاق والقابلية للبيع .

٢- الأخذ فى الاعتبار حاجة البنوك للأوراق المالية المطلوب شراؤها على أن تكون هذه الأوراق مضمونة وجيدة .

٣- ارتباط هذه الأوراق بظروف البنك والأسواق المالية والسائدة .

٤- تحديد سلطات مسئولى الاستثمار فى البنوك وذلك فى اطار سياسة الاستثمار فى هذه البنوك .

ثالثا : أهداف السياسة الاستثمارية فى سوق رأس المال (البنوك) :

وتتمثل العناصر الأساسية التى تحدد أهداف السياسة الاستثمارية للبنوك فى احتياجات البنوك من السيولة والدخل ورغبة إدارة البنوك فى قبول المخاطر ، والجدير بالذكر أنه يوجد ست مصادر للمخاطر ألا وهى مخاطر الائتمان والاستثمار والسيولة والتشغيل والاحتيال وأخيرا مخاطر الثقة . وللحد من هذه المخاطر ينبغى على البنوك العمل على تنوع استثماراتها وأنشطتها المختلفة.

ومن ناحية أخرى نستطيع القول إن السياسة الاستثمارية الناجحة للبنوك تقتضى الاهتمام

بزيادة صافى حقوق الملكية فيها أى زيادة أصول البنك عن خصومه أو مديونياته .

## مقومات نجاح إدارة الخدمات المالية

يتوقف نجاح إدارة الخدمات المالية فى البنوك على شقين أساسيين يختص الشق الأول منهما بالتنظيم والثانى بالتخطيط .

أولا : التنظيم :

يعتبر التنظيم احدى وظائف الإدارة الهامة حيث يؤدى حسن التنظيم إلى تحقيق الأهداف المنشودة للوحدات المصرفية المختلفة . والهيكل التنظيمى الإدارى للبنوك يمكن أن يقوم على أساس التقسيم الوظيفى أو الجغرافى أو الخدمى أو على أساس نوع العمليات التى يقوم بها البنك . كما أن التنظيم فى البنوك يسمح أيضا بتقسيم العمل على أساس تسلسل العمليات المتعلقة بالخدمات المصرفية حيث تختص كل إدارة بمرحلة معينة من هذه العمليات حتى يتم انجاز العمليات كلها . هذا بالاضافة إلى إمكانية تقسيم العمل على أساس نوع العملية الجذرية التى تجمعها وظيفة واحدة مثل تقسيم ادارة الأوراق المالية إلى أقسام الكوبونات والحفظ والبورصة ... الخ . وهذا التقسيم له مزايا متعددة مثل اتقان الخدمة المصرفية وتحقيق الرقابة الذاتية عليها .

ثانيا : التخطيط :

إذا كان التخطيط يعتبر عنصرا هاما لجميع الأعمال والأنشطة للأفراد والمؤسسات على حد سواء ، فإنه يعتبر عنصرا أساسيا فى ادارة القطاع المالى (البنوك) .

والجدير بالذكر أنه عند وضع الخطة تؤخذ فى الاعتبار بعض الأولويات لاستخدام الموارد المتاحة للبنك ، مثل ضرورة الاحتفاظ بقدر من السيولة النقدية للوفاء بالتزامات البنك ورد الودائع عند الطلب وكذلك استثمار جزء من أموال البنك في أصول سهلة التحويل إلى نقود دون حدوث خسائر على الأموال الموظفة .

ولنجاح التخطيط الائتمانى يجب أن تتوفر رقابة مصرفية على كل من النشاط الجارى والاستثمارى للوحدات الاقتصادية المختلفة أثناء تنفيذ الخطة الائتمانية وذلك للتأكد من استخدام هذه الوحدات للائتمان الممنوح لها في الأغراض المخصصة لهذا الائتمان .

## بعض المقومات لتطوير سوق المال

أولا : تطوير سوق الأوراق المالية :

إن تطوير سوق رأس المال يقتضى الآتى :-

١- يجب أن تشتمل البورصة على قسم للافصاح المالى عن المراكز المالية للشركات .

٢- التزام الشركات بارسال صور من ميزانياتها لسوق المال .

٣- يجب أن تكون عقوبات اخفاء الحقائق والغش والتزوير عقوبات رادعة .

٤- يجب أن تعين شركات السمسرة لديها الخبراء فى مجال استثمار الأوراق المالية لاعطاء المشورة لصغار المستثمرين .

٥- استخدام أحدث وسائل الاتصالات الحديثة لربط بورصة الأوراق المالية المصرية بالبورصات العالمية .

٦- العمل على جذب صغار المدخرين وذلك عن طريق اصدار أسهم منخفضة القيمة .

ثانيا : إمكانية انشاء سوق مالى عالمى فى مصر :

تتوافر فى مصر الامكانيات والركائز الأساسية لقيام سوق مالى دولى ولعل أهم هذه الركائز توافر المناخ الاستثمارى المناسب لاستقطاب رؤوس الأموال المصرفية والعربية والأجنبية وتوافر البنوك بمختلف أنواعها هذا بالاضافة إلى وجود سوق واحدة للأوراق المالية .

والجدير بالذكر أن العمل على فتح أسواق المال أمام رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيعها على التدفق إلى الداخل للتعامل فى هذه الأسواق يتطلب عمل بعض الترتيبات الخاصة بقابلية العملة المحلية للتحويل لغير المقيمين ، وهى ضمان الخروج لرؤوس الأموال الأجنبية فى أى وقت تشاء وهى فى ذات الوقت آلية الارتباط بين سوق العملات (سوق الصرف) وسوق الأوراق المالية وذلك لأن العائد على الاستثمار لغير المقيم (المستثمر الأجنبى) يتوقف بشكل كبير على سعر الصرف وحركته وهو ما يطلق عليه - مخاطر سعر الصرف .

ومن الجدير بالذكر أن سوق المال المصرى رغم تطورها خلال الفترة الأخيرة - إلا أنه ما زال

أمامها بعض الوقت حتى تستطيع أن تصبح سوقا مالية عالمية . فهى ما زالت تلعب دورا محدودا فى توفير التمويل المتوسط وطويل الأجل وذلك نتيجة لقلة عدد الأوراق المالية المتداولة وعدم تنوعها وكذلك ضآلة انتشارها بين المساهمين . هذا بالاضافة إلى ضآلة العائد المتحقق من هذه الأوراق بالمقارنة بوسائل الاستثمار الأخرى المتاحة ، وضعف دور الوساطة المالية المتخصصة في أعمال السوق الأولية والثانوية .

لذلك يجب العمل على الاسراع باتخاذ الخطوات الجادة والسريعة لتطوير سوق المال المصرى طبقا لأحدث النظم التكنولوجية والفنية حتى يستطيع أن يساير التطور الموجود فى الأسواق المالية العالمية ويصبح هو الآخر سوقا ماليا دوليا ومنافسا للأسواق العالمية الأخرى .

## إدارة النشاط السياحى

إن القطاع السياحى يعد أحد القطاعات الخدمية الهامة ، والقطاع الفندقى له دور كبير بالنسبة للنشاط السياحى .

### أولا : أهمية النشاط الفندقى:

يعد القطاع الفندقى مصدرا هاما من مصادر توفير فرص العمالة المباشرة للفندق وكذلك العمالة غير المباشرة ، كما أن النشاط الفندقى له دور كبير في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وفى تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة . ويؤدى إلى تطور العديد من الصناعات اللازمة والمكملة لنمو ونجاح هذا النشاط ، كما يعد مصدرا هاما من مصادر توفير العملة الاجنبية .

### ثانيا : مشاكل النشاط الفندقى :

يتسم النشاط الفندقى بالحساسية الشديدة للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية . فالحروب والأزمات الاقتصادية أو السياسية لأى دولة تؤثر على النشاط الفندقى للعديد من الدول الأخرى . كما يتسم أيضا بموسمية النشاط السياحى، وصعوبة تغييره أو نقله من مكان الى آخر فى حالة الأزمات أو الحروب التى تؤدى إلى انخفاض الطلب على الفنادق .

### ثالثا : المهارات الفنية والإدارية المطلوبة :

إن الخدمة هى أساس نجاح الإدارة الفندقية ، ولذلك فهى يجب أن تقوم على أسس علمية سواء

من حيث تخطيطها أو تقديمها والتأكد من رضاء النزلاء عنها . لذلك فإن العمالة الماهرة والمدربة هى المطلوبة فى النشاط الفندقى ويقصد بالمهارة هنا المهارة الفنية والإدارية التى تتعلق بمختلف الخدمات التى تقدم للنزلاء . هذا بالإضافة إلى الإدارة الماهرة التى يقع عليها عبء وضع الأهداف العامة للفندق ، ومواجهة المشاكل الإدارية واتخاذ القرارات الادارية المختلفة بكفاءة وفى الوقت المناسب . ومن ثم بدأ مفهوم الإدارة فى النشاط الفندقى يتغير من التركيز على الاتصال المباشر بالنزلاء الى مواجهة المشاكل المختلفة واتخاذ القرارات الاستراتيجية اللازمة فى الوقت المناسب .

ومن ثم أصبح الاتجاه العام اليوم هو اللجوء إلى استئجار الادارات الفندقية العالمية لادارة العديد من الفنادق فى مختلف دول العالم وخاصة فى الدول النامية .

والجدير بالذكر أن أهم أهداف إدارة النشاط السياحى تتمثل فى تعظيم العائد الصافى من النقد الأجنبى الناجم عن النشاط السياحى ، فالادارة الفندقية الناجحة (*) تؤدى الى جذب المزيد من السياح الأجانب ومن ثم جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية فى النشاط الفندقى وهذا بدوره يؤدى إلى مزيد من الاستثمارات فى القطاعات الاقتصادية المختلفة المرتبطة بالنشاط السياحى مما يؤدى الى مساهمة القطاع السياحى فى التنمية الاقتصادية .

(*) ان نظم الادارة الفندقية فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وسويسرا تعتبر من أفضل نظم الادارة الفندقية فى العالم .